

## اقتصاد

## أمر عام الضابطة الجمركية لـ«الوطن»: ١١٦ مليوناً غرامات المواد الغذائية الهاربة منذ بداية العام الجمارك تضبط حليب أطفال مهرباً غير صالح للاستهلاك البشري

عبدالهادي شباط

كشف الأمر العام للضابطة الجمركية العميد سعيد الصبيح لـ«الوطن»، أن دوريات الجمارك ضبطت منذ بداية العام الجاري طناً من مادة حليب البويرة ٣٣٦ عبوة حليب أطفال كلها مهربة وغير صالحة للاستهلاك، تمت إحالتها إلى المخابر المختصة وتبين عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري واتخذت كل الإجراءات الخاصة بذلك من صادرة هذه الكميات وإتلافها وإحالة المهربين للقضاء موجوداً.

إضافة لضبط وصادرة كميات مختلفة من الخضراوات المهربة، منذ بداية العام، بنحو ١١٥ طناً من البطاطا والبصل والثوم، مبيئاً أن غرامات هذه المواد المهربة تجاوزت ١١٦ مليون ليرة في حين سجلت قيمها المالية نحو ٢٩ مليون ليرة ورسومها ٥,٢ ملايين ليرة.

وبين أمر الضابطة أن هناك تشدداً وتركيزاً على متابعة وضبط تهريب المواد الغذائية وخاصة الزراعية لحماية المنتجات الزراعية المحلية وعدم إلحاق الضرر بالمزارع والمستهلك وبالتالي تحقيق المنفعة الوطنية العامة، مؤكداً أن دور الجمارك بمكافحة التهريب زادت أهميته خلال الأزمة لوجود عامل خارجي وهو إدخال البضائع المهربة من أجل ضرب الاقتصاد السوري، وإضعاف الليرة وذلك باستنزاف القطع عبر التهريب. وأكد أن دوريات الجمارك لن تتجه إلى المحال والمستودعات والبساتين إلا في حالات ضيقة وعند وجود تبليغ بشأن أحد المحال، ووجود معلومات عن مستودعات تحوي مهربات في المدينة على أن تكون هذه الدوريات برفقة أمر الضابطة لضمان عدم حدوث أي تجاوزات أو حالات خلل في تنفيذ المهام التي تقوم بها دوريات الجمارك، مبيئاً أنه لا بد من وجود حالة تعاون

بين مختلف الأطراف لضبط حالات التهريب وتخفيفها وأهمها من قبل المواطن والتاجر حيث يعتمد بعض التجار لعرض البضاعة المهربة لبيعها في الأسواق وهم يعلمون أنها غير نظامية. وفي سياق الحديث عن المواد الغذائية والزراعية وتحديداً عن وفرة هذه المواد في الأسواق الرئيسية بما يحول دون تنشيط إدخالها بطرق غير شرعية أكد عضو لجنة تسيير سوق الهال أسامة قزوين لـ«الوطن» أن كميات البطاطا المتوافرة في سوق الهال مازالت غير كافية مقدراً دخول نحو ٢٠٠ طن يومياً من البطاطا لسوق الهال في حين تصل حاجة دمشق لأكثر من ٥٠٠ طن منها الاحتياجات المنزلية واحتياجات المطاعم والمنشآت السياحية وغيرها وأن هذا الخلل بين العرض والطلب يسهم أيضاً في استمرار ارتفاع الأسعار حيث تقترب أسعار الجملة في سوق الهال لمادة البطاطا المصرية من ٢٩٠-٣٠٠ ليرة على حين البطاطا المحصية اليومية من الاستهلاك المحلي.

وكان مدير عام الجمارك فواز الأسعد أكد أن دوريات الجمارك لدوريات الجمارك بعدم ضبط الإرسالية الزراعية بشكل عشوائي، حيث ترسل عينات من المواد المصادرة لخبراء للتحقق من أنها مهربة أم لا، ويتم الإفراج عن البضاعة التي يتبين أنها نظامية غير مهربة، إضافة لتوجيه الدوريات بعدم التعرض للمنتجات الزراعية ذات المنشأ المحلي وإن الجمارك تعمل على إيجاد آلية جديدة لنقل البضائع والتعامل مع الوثائق الجمركية حيث كان أعضاء مجلس غرفة صناعة حلب طلبوا بعدم اعتبار البضائع من المحاصيل الزراعية التي يتم نقلها بين المحافظات مهربة.

صالح حميدي

علمت «الوطن» من عدة مصادر مسؤولة في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن مشروع القوائم الخاصة بآلية توزيع الدعم على الأسر السورية باتت حالياً في عهدة وزارتي العمل والاتصالات وعضوية وزارة الاقتصاد والمالية وغيرها لاستكمال هذه الآلية والتعمق بدراساتها ومبادئها والأسس والمعايير الخاصة بها واستكمال قواعد بياناتها.

وحسب المصادر، فإن الآلية تعاني عقبات أبرزها السرية المصرفية والميكاتيق العقارية وهي أبرز محددات قواعد البيانات لتوجيه الدعم إلى مستحقيه إضافة إلى عوامل وعناصر أخرى تستند إليها الآلية لتشكّل مجموعها حزمة من البيانات والمعلومات المساعدة على وضع علامة لكل مواطن أو أسرة ومدى استحقاقه للدعم وحجمه، كما أن تحديد حجم الدعم قد يكون عبر استخدام مبالغ الدعم المخصصة في الموازنة العامة للدولة للطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية والدقيق وغيرها من مصادر الدعم عدا الوفر الناتج عن بعض القطاعات الإنتاجية حيث تستحوذ مبالغ الدعم هذه على أكثر من ثلث موازنة الدولة السنوية حسب المصادر.

وأوضحت المصادر كذلك أن الدعم قد يكون عبر اعتماد قوائم منضممة في البطاقة الذكية وليس عبر تقديم مبالغ نقدية، وذلك جنباً للتشمك وحرصاً من الحكومة على عدم فقدان هذه المبالغ لقيمتها الحقيقية وتآكلها بعد مرور مدة من الزمن الناتجة عن الارتفاع المطرد للأسعار والتغيرات في أسعار الصرف المؤثرة في قيمة العملة المحلية وعوامل أخرى مؤثرة.

وتعتد الآلية حسب المصادر مبدأ الحفاظ على تقديم مستوى من الخدمات ونسبة معينة من قيم هذه الخدمات للمواطن ودفع هذه الكلف والقيم عبر هذه البطاقة بغض النظر عن التغيرات أو التبدلات في أسعارها أو إجراء تعديل على أسعارها بقرارات حكومية لاحقاً، وأن القيم المضممة في البطاقة الذكية لن يتمكن مستحقها من توجيهها وصرفها إلا لخدمات محددة مسبقاً حيث يمكن أن تغطي له قيمة هذه الخدمات أو ينتج لديه وفر يوجهه إلى خدمة أخرى أي إنها تتمتع بصيغة التفاضل والاختيار على أن يدفع ما يتجاوز قيم هذا الدعم من دخله الأساسي.

وكشفت مصادر أخرى في السياق ذاته أن



## الأفكار المطروحة: تسديد نسب معينة من الخدمات بدل الكاش

المرحلة التالية من فرز المستحقين عن غيرهم حيث توفر لهم معلومات لإنجاز قواعد بيانات ومعايير وأسس يعتمد عليها وتوجيه الدعم بعد ذلك إلى الفئات المستهدفة من المجتمع فقط. وأشارت هذه المصادر إلى صعوبات وعقبات سوف تواجه اعتماد آلية الدعم المذكورة عند وضع واعتماد المعايير والأسس الخاصة بها، أبرز هذه العقبات المركز المالي للمستحق وحجم رسده في البنوك في ظل مبدأ السرية المصرفية إضافة إلى عبء الميكاتيق العقارية وتعدد هذه الميكاتيق وعشوائيتها وقضايا الإرث وهما أهم معيارين في تحديد هذه الأسس علاوة على أن التضخم الجاري على العملة المحلية المؤثر والمؤخر لها.

## الاتفاقيات التجارية وأفضلية الصادرات السورية في «الأربعاء التجاري»

# أحكام جديدة للتجارة الخارجية قريباً.. وفياض لـ«الوطن»: تسمح باستيراد ٨٠٪ من السلع على حين آلية الاستيراد الحالية تمنع ٧٠٪ منها

الوطن

كشف مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية نائل فياض لـ«الوطن»، أن أحكام التجارة الخارجية في حلتها الجديدة سوف تصدر قريباً جداً وأن الوزارة واللجان المشكلة لإنجاز هذه الأحكام تقومان تبعاً بمراجعة الأحكام المتبقية منه وفقاً للمستجدات والظروف الحالية وبما يتناسب مع الواقع الاقتصادي مع إضافة تعديلات جديدة عليها. إلا أنه أشار في الوقت ذاته إلى أن تطبيق هذه الأحكام في حال صدرت سوف تتعارض في الوقت الراهن مع آلية الاستيراد الجديدة على اعتبار أن أحكام التجارة الخارجية تتضمن قوائم واضحة للاستيراد وهي تأخذ بالحسبان مبدأ الاقتصاد مفتوح نوعاً ما أي أن هناك أكثر من ٨٠٪ من المواد مسموح باستيرادها على حين آلية الاستيراد هناك نحو ٧٠٪ من المواد غير مسموح باستيرادها حالياً خلال الظروف التي تعيشها البلاد تبعاً لأولويات الحكومة ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لذلك فإن تطبيقها مرتبط بتحسن الوضع الاقتصادي والاستقرار في البلد.

جاء ذلك على هامش ندوة الأربعاء التجاري أمس بعنوان الاتفاقيات التجارية وأفضلية الصادرات السورية. وضمن إطار الندوة لفت عضو غرفة مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق الذي ترأس الجلسة منار الجلال إلى غياب الرؤية الجديدة لمتابعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع البلدان النظيرة وخاصة منها الدول الصديقة ولأثر هذه الاتفاقيات على أرض الواقع في ما يخص فتح المجال للتصدير وخاصة ما يتعلق بالمزايا التفضيلية المعطاة لسورية والأسعار التفضيلية والتسهيلات الجمركية. ودعا الجلال من جانب آخر إلى رفع صادرات صحية مسافر والمعروفة بالتصدير غير المنظور إلى ٥٠٠٠ دولار بدلاً من ٥٠٠ دولار حالياً لأنها تسهل من عمليات التصدير وترفع من حجمها ولا جواب من وزارة الاقتصاد على هذا المطالب. كذلك طالب بجعل عمليات الاستيراد والتصدير مع الدول الصديقة تتم بالعملة المحلية في هذه البلدان وخاصة أن عملاتها مسعرة في البنك المركزي السوري مثل الروبل لكون هذه العملية ترفع من الحركة التجارية مع هذه البلدان حيث لا حراك حكومياً على هذا الصعيد. من جانبها بينت مديرة العلاقات الاقتصادية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد أن هناك ١٨٠ بلداً تصدر إليها سورية وتعمل على تليل العقبات، مشيرة إلى أن الاتفاقيات التجارية مع الدول أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية تستهدف مجموعة من الأهداف من بينها تعزيز وتسهيل نفاذ المنتجات



التصديرية إلى الأسواق الخارجية وتصبح الخلل في الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات، فضلاً عن نقل المعرفة واستقطاب رؤوس الأموال ثم زيادة حجم الاستثمارات.

وتحدثت عن ثلاثة أنواع من الاتفاقيات التجارية هي اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي واتفاقيات التجارة التفضيلية واتفاقيات التجارة الحرة. وعرجت للحدود عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتعامل السلع في إطار المنقطة معاملة السلع الوطنية في الدول العربية الأعضاء فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشترطات الوكالية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

وعرضت لاتفاقية التجارة الحرة السورية الإيرانية قائلة: من المبرر الحكم على مدى تأثير اتفاقية التجارة الحرة مع إيران في نوعية وحجم الصادرات وتتضمن تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب والنفقات ذات الأثر المماثل إلى نسبة ٤٪ فقط وقائمة مستفاداً من أحكام الاتفاقية لكل جانب مؤلفة من ٨٨ مادة وقواعد المنشأ ألا تقل نسبة القيمة المضافة لهذه السلع عن ٥٠٪ للسلع المصنعة وأشارت إلى اتفاقية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمنتجات ونتائج الاختبارات لتذليل القيود والعوائق الفنية لتنشيط الحركة التجارية بين البلدين.

وعلى صعيد العلاقة مع روسيا والاتحاد الاقتصادي الأوراسي أشارت إلى ثلاث جولات تفاوضية بهدف التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة كان آخرها جولة مفاوضات في موسكو تشرين الأول من عام ٢٠١١ بعد

على مزايا تفضيلية خاصة بسورية في مجال النقل لأن تعرفه النقل مرتفعة جداً في بيلاروسيا ويتم نقل البضائع المصدرة بشكل رئيسي من خلال خطوط النقل الحديدية. وأشارت أحمد إلى العمل على تعزيز فرص الوصول إلى بعض أسواق دول أميركا اللاتينية بهدف إقامة منقطة تجارة حرة تهدف إلى زيادة حجم التجارة البينية من خلال تعزيز النفاذ إلى أسواق الدول الأطراف باتفاق متبادل إلا أنه لم يتم إحراز تقدم في هذا المجال نظراً لاعتبارات تتعلق بالدول الأطراف. ولفقت إلى وجود حركة توريد من البرازيل والأرجنتين إلى سورية، ما يعني إمكانية تحقيق الجدوى الاقتصادية من تشغيل ناقل بين السواحل السورية ودول الكاريبي.

وتوتت بأنه يتم إيلاء الاهتمام لبعض الأسواق الآسيوية التي تتسم بصعوبة الاختراق لأسباب متعددة وتنشيط التعاون مع بعض الأسواق الواعدة الأخرى في آسيا مثل إندونيسيا والباكستان وتعزيز توجه الصادرات السورية باتجاه الدول الإفريقية بهدف الاستحواذ ومنذ الآن على حصة للصادرات السورية في الأسواق الإفريقية وزيادة هذه الحصة لاحقاً مع إتمام تعافي القطاعات الإنتاجية في سورية باعتبارها سوقاً واحدة وبوابة لدخول الصادرات السورية إلى الأسواق الإفريقية المجاورة لهذه الدول.

وختمت أحمد: لا نركز حالياً على نمط اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة وإنما نسعى إلى الحصول على مزايا تفضيلية للسلع التي نمتلك بها مزايا نسبية، ونحاول قدر الإمكان أن تكون هذه المزايا أحادية الجانب لمصلحة سورية وتبقى أهم الاتفاقيات التي يمكن إبرامها هي الاتفاق مع ذاتنا على حماية سمعة المنتج السوري والارتقاء بجودته. من جانبه أشار مدير خدمات التجارة في هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات كفاخ مرشد إلى أن الحد الأدنى من الأهداف في دعم الصادرات تتلخص في دعم تنافسية الأنشطة الإنتاجية والتركيز على تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي والحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظيف الكامل لقوة العمل والحفاظ على مستوى عال من الاتفاق الاستثماري عام أو خاص والحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات ومكافحة وهتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني. وأضاف: إن إعادة التوازن للاقتصاد الوطني في ظل هذه الأوضاع يتم من خلال تحقيق زيادة في مستوى إنتاجية العمل في الاقتصاد الوطني لزيادة المعروض من السلع والخدمات دون زيادة في الأسعار وحدث تحسين في شروط التبادل الدولية لمصلحة الصادرات الوطنية وإن النمو الحقيقي يتحدد بتضافر عوامل الإنتاج مثل رأس المال المادي والبشري والعمالة المدربة ومعدل نمو الإنتاجية والتقدم التكنولوجي.

## تجار يطالبون بتدخل وزارة

الاقتصاد كوسيط إلى النقل للسماح

بدخول سيارات الشحن اللبنانية

الأسعد لـ«الوطن»:

مخالف للقانون

قصي محمد

طالب عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد منار الجلال القاضين في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتوضيح مصير الكتب والطلبات المقدمة من غرفة التجارة إلى الوزارة لمعرفة مصير هذه الطلبات. مشيراً إلى الصعوبات الكبيرة التي يتعرض لها القطاع الخاص وخاصة في مجال النقل والتي تقف عائقاً أمام عمل التجار والمبتحنين والمصدرين، وخاصة في ظل العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على سورية من الجانب الأوروبي الذي يحظر السيارات التي تحمل لوحات سورية في أراضي العديد من دول الجوار، مطالباً الحكومة بالانضمام الأكبر بقطاع النقل وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص.

وخلال حديثه مع الصحفيين من وزارة الاقتصاد يوم أمس في مقر الغرفة أكد الجلال تجاهل وزارة الاقتصاد لبعض الطلبات المقدمة لها، محدثاً مع مدير مديرية التجارة الخارجية «الذي يجلس على يمينه» متأملاً منه التدخل وبمساعي الوزارة لإعادة النظر بتطبيق المقدم إلى وزارة النقل للسماح بدخول سيارات الشحن اللبنانية إلى سورية لنقل البضائع والمنتجات السورية التي سيتم تصديرها إلى الخارج، سواء إلى لبنان أو لدول الخليج بالجميل، مطلقاً في حديثه من المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الحكومة اليوم باتباع كل السبل من أجل تأمين أسواق لتصريف المنتجات المحلية، مشيراً إلى تقصير وزارة الاقتصاد في اعتماد أسعار التاشيرية المعتمدة في الداخل، وعدم إطلاق التجار على مضمون بنود الاتفاقيات الموقعة مع الدول الأخرى.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير مديرية النقل الطرقي في وزارة النقل محمود الأسعد أن فكرة السماح بدخول سيارات شحن لوحات لبنانية إلى سورية هو مطلب غير قانوني في الحقيقة ولا يمكن أن تتم الموافقة عليه، لافتاً إلى الحرص الكبير الذي توليه وزارة النقل اليوم في تشغيل السيارات السورية الموجودة، وأضاف الأسعد موضحاً أن الحكومة اللبنانية لا تسمح بدخول سيارات سورية إلى أراضيها للهدف نفسه ونحن اليوم في وزارة النقل لا يمكن أن نقوم بذلك.

# الذهب التركي ينافس المحلي في ريف حلب.. وجمود بالمبيعات في المدينة



مشيراً إلى أن ارتفاع أجور الدفعة في جمعية الصفاة ساهم في جعل الذهب الأجنبي منافساً للذهب المحلي. فبعد رفع أجرة الدفعة لتحصيل رسم الإنفاق الاستهلاكي على أساس الاتفاق الذي جرى مع وزارة المالية أصبح المصاغ الذهبي الذي يدخل من تركيا قادراً على المنافسة في السعر لكونه يدخل تهرباً ولا يتم دفعه ويكون بتكلفة أقل على الزبائن وخاصة في المناطق الريفية.

عمالها (الوريشة) وذلك نتيجة الجمود في حركة البيع والشراء، وبسبب دخول البضائع الأجنبية وخاصة في المناطق الريفية، حيث إن أغلبية الذهب الذي يباع في حلب يكون للمناطق الريفية، لكون سكان حلب المدينة بعد الأضرار الكبيرة التي تعرضت لها الأبنية السكنية والمحلات توجهوا لصف أموالهم لترميم ما تضرر وتعويض الخسائر وبذلك انخفضت حركة بيع الذهب لسكان المدينة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين موصلي أن الأونصة العالمية ارتفعت لتسجل ١٢٤٥ دولاراً، في حين وصل سعر الدولار في السوق الموازي إلى قرابة ٥٥٠ ليرة سورية، ما أدى لارتفاع السعر الوسطي الذي يتم عليه تسعير الذهب محلياً إلى ٤٥٥ ليرة سورية، حيث سجل غرام الذهب عيار ٢١ يوم أمس سعراً بـ ١٩٣٠ ليرة سورية. وبين موصلي أن عدداً من ورش تصنيع الذهب في حلب بدأت بالتقليل من عدد

علي محمود سليمان

كشف رئيس جمعية الصفاة في حلب عبدو موصلي عن حالة جمود أسواق الذهب بشكل عام حالياً، في ظل انخفاض عمليات الدمغ التي تجري ضمن الجمعية، موضحاً أن حالة الجمود مستمرة منذ عدة أيام مترافقة بارتفاع الأسعار المتأثر بارتفاع أسعار الأونصة الذهبية عالمياً وارتفاع سعر الصرف محلياً.